



نوفمبر ٢٠١٠

مرحبا بكم في مستجدات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تُنشر مستجدات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمرجع ملائم ويُسهل الرجوع إليه بالنسبة لأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتعتبر جميع النتائج المبلّغة نتائج غير نهائية ويمكن تغييرها أو تعديلها في الاجتماعات المستقبلية للجنة التفسيرات. وتصبح القرارات نهائية فقط بعد أن تُجري لجنة التفسيرات تصويتاً رسمياً على تفسير أو مسودة تفسير ما، ويؤكد مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وقد اجتمعت لجنة التفسيرات في لندن في الرابع والخامس من نوفمبر وناقشت التالي:

- جدول الأعمال الحالي
 - شروط الإستحقاق وعدم الإستحقاق
 - خيارات البيع المكتتب بها في الحصص غير المسيطر عليها
- قرارات جدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- القرارات غير النهائية لجدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- المواضيع التي يتم بحثها بغرض دمجها في التحسينات السنوية
- الأعمال قيد التنفيذ للجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

جدول الأعمال الحالي

ناقشت لجنة التفسيرات المواضيع التالية المدرجة على جدول أعمالها الحالي.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢ الدفع على أساس الأسهم - شروط الإستحقاق وعدم الإستحقاق

في إجتماع سبتمبر ٢٠١٠، استكملت اللجنة مناقشاتها حول المواضيع الفنية المشمولة في هذا المشروع، وقررت أن تطلب من المجلس تقديم توصياته حول كيفية المضي قدماً. وطلب المجلس لاحقاً من اللجنة تحديد أولوية المواضيع التي يعالجها هذا الموضوع وبحث أفضل سبل المضي قدماً على أساس كل موضوع على حدة.

وفي إجتماع نوفمبر، وبناء على طلب المجلس، قررت اللجنة اقتراح توضيح تعريفي شروط الخدمة وشروط الأداء من خلال الدورة التالية للتحسينات السنوية. وحددت اللجنة المواضيع التالية على أن لها الأولوية القصوى:

- صلة الربط بين مسؤولية الموظف وهدف الأداء
- ما إذا كان هدف مؤشر سوق الأسهم يشكل شرط أداء
- ما إذا كان هدف الأداء الذي يشير إلى فترة أطول من فترة الخدمة المطلوبة يمكن أن يشكل شرط أداء
- ما إذا كان إنهاء خدمات الموظف هو حدث تنازل أو إلغاء.

وخلصت اللجنة إلى أن المواضيع التالية ينبغي إحالتها إلى المجلس لبحثها ضمن مقترح مستقبلي على جدول الأعمال فيما يخص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢:

- تصنيف شرط عدم المنافسة
- محاسبة تفاعل العديد من شروط الإستحقاق

معيار المحاسبة الدولي ٣٢ الأدوات المالية: العرض - خيارات البيع المكتتب بها في الحصص غير المسيطرة

تلقت اللجنة عدداً كبيراً من رسائل الملاحظات بشأن القرار المبدئي على جدول الأعمال لشهر سبتمبر ٢٠١٠ المتعلق بطلب الحصول على إرشادات حول كيفية قيام المنشأة بمحاسبة التغيرات في المبلغ المسجل للإلتزام مالي فيما يخص خيار بيع معين في أسهم يملكها مساهم بحصة غير مسيطرة (خيار بيع NCI) في البيانات المالية الموحدة للشركة الأم.

وقد ركزت هذه الرسائل على الاختلاف العملي الكبير في محاسبة خيارات بيع NCI وأبدت دعمها للجنة أو المجلس، مقدمة إرشادات إضافية في الوقت المناسب.

وأشارت اللجنة أيضاً أنه في أكتوبر ٢٠١٠، أقر المجلس بأنه ليس لديه حالياً القدرة على تكريس الوقت اللازم لمناقشة المواضيع المتعلقة بمشروع الأدوات المالية التي تتسم بخصائص حقوق الملكية FICE.

وتبعاً لذلك، قررت اللجنة إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها، بهدف معالجة الاختلافات العملية الكبيرة القائمة في الوقت المناسب. وطلبت اللجنة بأن يعمل الموظفون مع فريق مشروع FICE وبحث النماذج البديلة المحتملة لمحاسبة خيارات البيع NCI. وفيما يتعلق بهذا الأمر، طلبت اللجنة من الموظفين السعي للحصول على آراء قبل الإجتماع القادم فيما إذا كان يتعين عليها البحث عن بدائل،

بما في ذلك تطبيق محاسبة المشتقات لخيارات البيع NCI، الأمر الذي قد يتطلب إجراء تعديل على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من أجل تطبيقها.

قرارات جدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يُنشر التوضيح التالي بغرض تقديم المعلومات فقط وهو لا يغير من المتطلبات الحالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولا تعتبر قرارات جدول أعمال لجنة التفسيرات بمثابة تفسيرات. إذ يتم تحديد تفسيرات اللجنة فقط بعد مداولات موسعة وبذل الجهد اللازم، بما في ذلك إجراء تصويت رسمي. وتصبح تفسيرات اللجنة نهائية فقط بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض البيانات المالية" - تصنيف القرض تحت الطلب بأنه متداول/غير متداول

تلقت اللجنة طلبا حول تصنيف الإلتزام بأنه متداول أو غير متداول عندما لا يتم جدولة تسديد الإلتزام خلال اثني عشر شهرا بعد فترة إعداد التقارير، لكن يمكن أن يُطلب تسديده من قبل المقرض في أي وقت ودون سبب.

تشير اللجنة إلى أن الفقرة ٦٩(د) من معيار المحاسبة الدولي ١ تقتضي وجوب تصنيف الإلتزام على أنه إلتزام متداول إذا لم تتمتع المنشأة بالحق غير المشروط في تاريخ إعداد التقارير لتأجيل التسوية لمدة اثني عشر شهرا على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

وأشارت اللجنة أن معيار المحاسبة الدولي ١ يقدم إرشادات كافية حول عرض الإلتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة وأنها لا تتوقع أي اختلاف في التطبيق. وتبعا لذلك، قررت اللجنة عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها.

معيار المحاسبة الدولي ١٩ "منافع الموظفين" - محاسبة الترتيبات القانونية لمشاركة الأرباح مع الموظفين

تلقت اللجنة طلبا لتوضيح محاسبة الترتيبات القانونية لمشاركة الأرباح مع الموظفين التي تتطلب من المنشأة مشاركة ١٠% من الأرباح، والتي تُحسب وفقا لقانون الضريبة (مع مراعاة استثناءات محددة)، مع الموظفين.

وأشارت اللجنة إلى أنه بالرغم من حساب المبالغ واجبة الدفع للموظفين في الترتيبات القانونية لمشاركة الأرباح وفقا لقانون الضريبة، إلا أنها تحقق تعريف منافع الموظفين وتندرج ضمن نطاق

معيار المحاسبة الدولي ١٩. لذلك، المنصوص عليه في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وينبغي محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٩.

إلا أن اللجنة لاحظت أن الهدف من معيار المحاسبة الدولي ١٩ هو تسجيل مصاريف التعويض فقط عندما يقدم الموظف الخدمة ذات العلاقة. وتبعاً لذلك، ينبغي أن لا تعترف المنشأة بأصل أو إلتزام متعلق بالقيود العاكسة المستقبلية المتوقعة للفروقات بين الربح الخاضع للضريبة والربح المحاسبي فيما يخص الترتيبات القانونية لمشاركة الأرباح مع الموظفين.

وأشارت اللجنة إلى أن الترتيبات القانونية لمشاركة الأرباح مع الموظفين المبينة في الطلب ينبغي محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٩، وأن معيار المحاسبة الدولي ١٩ ينص على إرشادات كافية حول المبالغ التي ينبغي الاعتراف بها وقياسها، مع نتيجة مفادها أنه من غير المتوقع ظهور تفسيرات مختلفة بشكل كبير عن بعضها البعض. وتبعاً لذلك، قررت اللجنة عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها.

معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الأصول" - حساب قيمة الاستخدام

تلقت اللجنة طلباً لتوضيح ما إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمتوقع أن تنشأ عن أرباح الأسهم، والتي تُحسب باستخدام نماذج خصم أرباح الأسهم (DDMs)، هي تقدير مناسب للتدفقات النقدية عند تحديد حساب قيمة الاستخدام للوحدة المولدة للنقد وفقاً للفقرة ٣٣ من معيار المحاسبة الدولي ٣٦.

لاحظت اللجنة أن الفقرات ٣٠-٥٧ والفقرات ٧٤-٧٩ من معيار المحاسبة الدولي ٣٦ تقدم إرشادات حول المبادئ التي سيتم تطبيقها في حساب قيمة الاستخدام للوحدة المولدة للنقد. كما لاحظت أن الحسابات باستخدام نماذج خصم أرباح الأسهم التي تقيّم الأسهم بالقيمة المخصومة لدفعات أرباح الأسهم المستقبلية يمكن أن تكون مناسبة عند حساب قيمة الاستخدام لأصل مفرد، على سبيل المثال عندما تطبق المنشأة معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في تحديد ما إذا تنخفض قيمة الاستثمار في البيانات المالية المنفصلة للمنشأة. وتفهم اللجنة أن بعض نماذج خصم أرباح الأسهم يمكن أن تركز على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع توفرها للتوزيع على المساهمين، بدلاً من التدفقات النقدية المستقبلية من أرباح الأسهم. ويمكن استخدام هذه النماذج لحساب قيمة استخدام الوحدة المولدة للنقد في البيانات المالية الموحدة، في حال كانت متسقة مع المبادئ والمتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ٣٦.

وأشارت اللجنة إلى أن المبادئ الحالية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ٣٦ المتعلقة بحساب قيمة الاستخدام للوحدة المولدة للنقد هي إرشادات كافية وأن أي إرشادات يمكن أن تقدمها ستكون على شكل إرشادات تطبيق. وتبعاً لذلك، قررت اللجنة عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها.

القرارات غير النهائية لجدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

راجعت لجنة التفسيرات المسائل التالية وقررت بشكل غير نهائي أنه لا ينبغي إدراجها على جدول أعمالها. وسيتم إعادة النظر في هذا القرار غير النهائي، بما في ذلك الأسباب الموصى بها لعدم إضافة البنود على جدول أعمال اللجنة، في إجتماع اللجنة في يناير ٢٠١١. وإننا نحث الأطراف التي لا توافق على الأسباب المقترحة أو التي تعتقد أن التوضيحات يمكن أن تسهم في إيجاد تطبيقات وممارسات مختلفة، أن تبدي وتقدم ملاحظاتها حتى ١٣ ديسمبر ٢٠١٠ عبر البريد الإلكتروني إلى ifric@iasb.org. وسيتم وضع هذه الملاحظات في سجل عام ما لم يطلب الكاتب مراعاة السرية، مشفوعاً بأسباب جيدة مثل الثقة التجارية.

معيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات والإلتزامات والأصول المحتملة" - دمج مخاطر الائتمان الخاصة في معدل الخصم

تلقت اللجنة طلباً لتفسير عبارة "المخاطر المتعلقة بالإلتزام" وما إذا يعني هذا أنه ينبغي استثناء مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة (مخاطر الأداء) من أي تعديلات تمت على معدل الخصم المستخدم لقياس الإلتزامات.

لاحظت اللجنة أن الفقرة ٤٧ من معيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات والإلتزامات والأصول المحتملة" تنص على ضرورة أن تأخذ "المخاطر المتعلقة بالإلتزام" بعين الاعتبار في قياس الإلتزام، لكن الإرشادات غير واضحة حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة ينبغي أو لا ينبغي دمجها في معدل الخصم بوصفها "مخاطر متعلقة بالإلتزام".

وأشارت اللجنة أن طلب الإرشادات هذا يمكن معالجته بأفضل شكل كجزء من مشروع المجلس لاستبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٧ بمعيار جديد للإلتزامات، وأن المجلس يبحث طلب إرشادات إضافية لكي يتم دمجها في هذا المعيار الجديد. وتبعاً لذلك، [قررت] اللجنة عدم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمالها.

المواضيع التي يتم بحثها بغرض دمجها في التحسينات السنوية

تقدم لجنة التفسيرات المساعدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في التحسينات السنوية عن طريق مراجعة التحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتقديم التوصيات إلى المجلس. وتشمل مشاركة اللجنة، تحديداً، مراجعة ومناقشة القضايا لدمجها في مسودات العرض المستقبلية للتحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومناقشة الملاحظات المستلمة بشأن مسودات العرض. وعندما تتوصل اللجنة إلى إجماع حول قضية مشمولة في التحسينات السنوية، يتم تقديم التوصية (بما في ذلك الصياغة النهائية للتعديل المقترح أو إزالته من التحسينات السنوية) إلى المجلس بغرض مناقشتها في إجتماع عام قبل صياغتها بشكل نهائي. ويُصدر المجلس التحسينات المعتمدة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بما في ذلك مسودات العرض والمعايير النهائية).

القضايا الموصى بدمجها في دورة ٢٠١٠-٢٠١٢ للتحسينات السنوية

في إجتماعها المنعقد في نوفمبر ٢٠١٠، ناقشت لجنة التفسيرات المواضيع التالية وأوصت بأن يقوم المجلس بإضافة هذه المواضيع إلى التحسينات السنوية. وسيتم تقديم توصيات اللجنة إلى المجلس لمناقشتها في أحد إجتماعاته المستقبلية. وفي حال تم التأكيد على هذه المواضيع من قبل المجلس، فإنه سيتم دمجها في مسودة عرض التحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتوقع نشرها في النصف الثاني من عام ٢٠١١. وفيما يلي المواضيع التي تمت مناقشتها:

معيار المحاسبة الدولي ١٢ "صرائب الدخل" - الإعراف بأصول الضريبة المؤجلة للخسائر غير المحققة على الأوراق المالية للديون المتوفرة برسم البيع

في مايو ٢٠١٠، تلقت اللجنة طلباً للحصول على إرشادات تتعلق بكيفية قيام المنشأة بتحديد ما إذا ينبغي الإعراف بأصول الضريبة المؤجلة للخسائر غير المحققة على الأوراق المالية للديون المتوفرة برسم البيع التي تؤدي إلى إنشاء فرق مؤقت قابل للاقتطاع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٢. وفي إجتماعها المنعقد في مايو ٢٠١٠، نشرت اللجنة قراراً مبدئياً بعد إدراج الموضوع على جدول أعمالها. ومنذ ذلك الوقت، تلقى الموظفون عدة رسائل ملاحظات حول القرار المبدئي واجتمعوا مع بعض الأطراف المعنية.

وفي إجتماعها المنعقد في نوفمبر، وبعد مناقشة الموضوع مسبقاً في إجتماعي يوليو وسبتمبر، ناقشت اللجنة المواضيع الواردة في رسائل الملاحظات المستلمة، والناجمة عن أنشطة الترويج التي يقوم بها الموظفون.

وتبعاً لذلك، أوصت اللجنة بضرورة أن يقوم المجلس بتعديل معيار المحاسبة الدولي ١٢ كجزء من التحسينات السنوية لتوضيح ما يلي:

- تقيّم المنشأة احتمالية تحقيق أصول الضريبة المؤجلة عن طريق دراسة الفروق المؤقتة على أساس مشترك لكل نوع من أنواع الربح الخاضع للضريبة الذي يكون ذو صفة مناسبة (على سبيل المثال، الدخل العادي والربح الرأسمالي) بطريقة متناسبة مع القواعد التي أقرتها السلطات الضريبية.
- إن عكس الفروق المؤقتة دون إنشاء أو زيادة الربح الخاضع للضريبة في فترة محددة لا يكون مؤهلاً لأن يعتبر فرصة تخطيط ضريبي؛ و
- ينبغي أن تكون الأرباح الخاضعة للضريبة التي ستستخدم في تقييم ما إذا يجب الإعتراف بأصل الضريبة المؤجل مستثنية للفروق المؤقتة والمبالغ المرحّلة، التي هي موضوع التقييم الذي تم تنفيذه.

معيار المحاسبة الدولي ٣٦ انخفاض قيمة الأصول - الإفصاح عن المبلغ القابل للإسترداد

تألفت اللجنة طلباً لمعالجة تضارب معين في متطلبات الإفصاح بخصوص الانخفاض الكبير في القيمة المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي ٣٦، عند استخدام نموذج التدفق النقدي المخصوم في حساب المبلغ القابل للإسترداد. يقترح الطلب ضرورة الإفصاح عن معدل الخصم عند استخدام التدفقات النقدية المخصومة لحساب المبلغ القابل للإسترداد، سواء كان هذا مستندا إلى القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام.

وتوصي اللجنة بأن يقوم المجلس بدمج التعديل المقترح ضمن مسودة العرض التالية للتحسينات المقترحة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المواضيع الموصى بعدم إضافتها إلى التحسينات السنوية

ناقشت اللجنة موضوعين إضافيين لبحثهما ضمن التحسينات السنوية. وقررت أن لا توصي المجلس بإضافة المواضيع التالية إلى التحسينات السنوية:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ اندماج الأعمال - تسوية علاقات قائمة مسبقاً

تألفت اللجنة طلباً للحصول على توضيح بشأن محاسبة علاقة قائمة مسبقاً لا تكون عبارة عن حق معاد شرائه، بين الجهة المستملكة والجهة التي تم استملاكها في اندماج الأعمال.

وأشارت اللجنة إلى أن الفقرات ب٥١-ب٥٢ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ والمثال التوضيحي في الفقرات مثال ٥٤-مثال ٥٧ من الأمثلة التوضيحية في المعيار الدولي ٣ تنص بوضوح

على أن عنصر "سعر السوق" في العلاقة القائمة مسبقاً، التي لا تكون عبارة عن حق معاد شرائه، يُدمج في الشهرة بعد إندماج الأعمال.

وخلصت اللجنة إلى أنها لا تتوقع وجود اختلاف كبير في التطبيق العملي. وعليه، فقد قررت أن تقترح على المجلس عدم إضافة هذا الموضوع إلى التحسينات السنوية.

معيار المحاسبة الدولي ٤١ "الزراعة" - الإيراد من بيع الإنتاج الزراعي

تلقت اللجنة طلباً لتوضيح المثال التوضيحي ١ الوارد في معيار المحاسبة الدولي ٤١. ويؤكد الطالب على أن المثال التوضيحي ١ من المعيار هو غير واضح من حيث العرض في بيان الدخل الشامل، وقد أدى هذا إلى اختلاف التطبيق. وينشأ هذا الاختلاف من اللبس في تطبيق متطلبات العرض المنفصل للإيراد بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٨ والإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغيير في القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع للأصول البيولوجية بموجب معيار المحاسبة الدولي ٤١.

وأشارت اللجنة أنه ليس من المقصود من المثال أن يورد جميع الإفصاحات التي يمكن أن تطلب في مجموعة كاملة من البيانات المالية، وأن تلك الحقيقة منصوص عليها فقط في مقدمة المثال. وتوصي اللجنة بعدم اتخاذ أي إجراء فيما يخص هذا الطلب حيث أنها مسألة متعلقة بتقديم إرشادات تطبيق إضافية. وأشارت اللجنة إلى أن هذا الموضوع يمكن بحثه في المستقبل، إذا قرر المجلس إجراء مراجعة لجميع الأمثلة التوضيحية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لذلك، قررت اللجنة أن تقترح على المجلس عدم إضافة هذا الموضوع إلى التحسينات السنوية.

الأعمال قيد التنفيذ للجنة التفسيرات

معيار المحاسبة الدولي ١ "عرض البيانات المالية" - تصنيف الديون على أنها متداولة/غير متداولة (اتفاقيات roll-over)

تلقت اللجنة طلباً للحصول على إرشادات حول معنى "الحق غير المشروط بتأجيل التسوية" في الفقرة ٦٩(د) من معيار المحاسبة الدولي ١. وبحثت اللجنة في مناقشاتها التطبيق العملي للموضوع الذي يشمل تصنيف الإلتزام قصير الأجل (ورقة تجارية) عندما يكون مدعوم بتسهيلات قروض طويلة الأجل.

وبحثت اللجنة في الحالات التي تم التوصل فيها لاتفاقية قبل تاريخ إعداد التقارير لإعادة تمويل اقتراض قائم مع مقرض مختلف بعد تاريخ إعداد التقارير. وكانت هناك آراء مختلطة بين أعضاء اللجنة حول ما إذا كان ينبغي تصنيف الاقتراض القائم على أنه متداول أو غير متداول.

طلبت اللجنة من الموظفين التعريف بالموضوع من أجل فهم مستوى الاختلاف في التطبيق، وإعادة الموضوع لمزيد من بحثه في إجتماعها في يناير ٢٠١١.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢ الدفع على أساس الأسهم - الدفعات على أساس الأسهم التي يتم تسويتها بعد طرح الاقتطاعات الضريبية

تلقت اللجنة طلباً للبحث في تصنيف معاملة دفع على أساس الأسهم تقتطع فيها المنشأة جزءاً محدد من الأسهم التي يتم إصدارها إلى الطرف المقابل عند ممارسة (أو إستحقاق) الدفعة على أساس الأسهم. ويتم اقتطاع الأسهم من قبل المنشأة مقابل تسوية التزام الاقتطاع الضريبي للطرف المقابل المرتبط بالدفعة على أساس الأسهم.

وقد ورد في الطلب الذي استلمته اللجنة سؤال عما إذا كان الجزء المقتطع من الدفعة على أساس الأسهم ينبغي تصنيفه بأنه يتم تسويته بالنقد أو بحقوق الملكية. وقد نوقش هذا الموضوع لأول مرة في إجتماع اللجنة في سبتمبر ٢٠١٠، وتم بعدها نشر قرار مبدئي لجدول الأعمال. وفي إجتماعها المنعقد في نوفمبر، بحثت اللجنة في رسائل الملاحظات التي تم استلامها بشأن القرار المبدئي. وناقشت اللجنة الموضوع بمزيد من التفصيل وطلبت من الموظفين إعداد بعض الأمثلة التوضيحية لمناقشتها في أحد الإجتماعات المستقبلية، بغرض تحديد الطريقة التي يمكنها فيها معالجة هذا الموضوع من خلال التحسينات السنوية.

مستجدات المواضيع المعلقة للجنة التفسيرات

استلمت اللجنة تقريراً بالمواضيع المعلقة.

وباستثناء موضوع واحد، تمت مناقشة جميع الطلبات التي استلمها وبحثها الموظفون حتى تاريخه في هذا الإجتماع. ومن المتوقع مناقشة الموضوع المتبقي في إجتماع اللجنة في يناير ٢٠١١.

الإجتماعات المستقبلية للجنة التفسيرات: ٢٠١١

يُتوقع أن تُعقد إجتماعات اللجنة في لندن، المملكة المتحدة على النحو التالي:

• ٦ و ٧ يناير ٢٠١١

• ١٠ و ١١ مارس ٢٠١١

• ٥ و ٦ مايو ٢٠١١

• ٧ و ٨ يوليو ٢٠١١

• ٨ و ٩ سبتمبر ٢٠١١

• ٣ و ٤ نوفمبر ٢٠١١

سيتم أيضاً وضع تواريخ الإجتماعات وجداول الأعمال المبدئية والتفاصيل الإضافية حول الإجتماع القادم على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية www.ifrs.org قبل الإجتماع. وتتوفر تعليمات تقديم المطالب للجنة التفسيرات على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية على العنوان التالي:

<http://www.ifrs.org/How+we+develop+Interpretations/Propose+an+agenda+item.htm>



Filename: 11.2010
Directory: C:\Users\sfleifil\Desktop\Update 2010\Arabic\IFRIC
Template: C:\Users\sfleifil\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm

Title:
Subject:
Author: lamees
Keywords:
Comments:
Creation Date: ١١:٣١:٠٠ ٢٠١٠/١٢/١٤
Change Number: 64
Last Saved On: ٠٢:٣٩:٠٠ ٢٠١٠/١٢/١٩
Last Saved By: Samar
Total Editing Time: 604 Minutes
Last Printed On: ٠٢:٤٣:٠٠ ٢٠١٠/١٢/١٩

As of Last Complete Printing
Number of Pages: 11
Number of Words: 2,537 (approx.)
Number of Characters: 14,466 (approx.)